محمد سعيد نجيم، كتابة الدولة للوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

نيكولاس دوتا، أطباء العالم

نينة أحمد سالم، وزارة الصحة في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

بابلو ماتيو، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

سابيلا لورينثو، الهندسة بلا حدود

سالم بوشرايا، قسم الطاقة المائية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

سيداحمدة محمد الأمين سويلم، وزارة النقل في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

سيداتي ماء العينين سيداتي، قسم الطاقة المائية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

زيدو عبد الرحمان حمدي، كتابة الدولة للوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

وفي هيغوا، هيغورا، معهد دراسات التنمية والتعاون الدولي التابع لجامعة بلاد الباسك:

كارلوس بوج، إتثار هرنانديث، جوانا ديل أولمو، خوان بيديالاونيتا، لويس إليثوندو، لويس غوريدي، مايتي فرنانديث – فيلا وينيفر غارثيا.

لهم ولهن جميعا، أجزل شكرنا

قائمة المنظمات والأساتذة
الذين شاركوا في المشروع

عبد الحي محمد عبد الحي، الهلال الأحمر الصحراوي

أحمد عبد الرحمان، كتابة الدولة للوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

عبد الله عليان، وزير الصحة في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

بابا أحمد محمد يهديه افديد، وزارة التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

باربارا ماغداليون ديل ري، الحركة من أجل السلام (MPDL)

يحيى بوحبيني، الهلال الأحمر الصحراوي

كارمين غارثيا دورو، الصليب الأحمر الإسباني

إيفا دوكامبو، أمفوس 21

فرانتشيسكو مانتشيني، الصليب الأحمر الإسباني

شيخنا محمد مهدي، وزارة التعاون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

تشيما أندا، جمعية أصدقاء وصديقات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في آلافا

إيسابيل مونيوث، أطباء العالم

خوسي ألونسو سيمون، الصليب الأحمر الإسباني

خوسي أنطونيو مونخي، موندوبات

خوسي أنطونيو نسانغ، الوكالة الإسبانية للتعاون من أجل التنمية

لورينا أولاديل، الصليب الأحمر الإسباني

ماري كروث مارتين، بروسالوس

ماريو نافاس، الحركة من أجل السلام (MPDL)

مهدي حمودي بيون، التضامن الدولي

ميريا بيكيراس، التضامن الدولي

محمد بخاري، وزير التعاون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

2) منتجات غذائية

فيما يتعلق بالمعونة الغذائية، يتكلف الهلال الأحمر باستلامها وتخزينها وتوزيعها. كما يدير، بالتعاون مع هيئات أخرى، عمليات لوجستية معقدة للغاية، قد تعودت عليها بمرور الزمن. هكذا، تمر المعونة الغذائية الدولية بالمراحل التالية:

- ميناء وهران
- الاستلام في ربوني
- التخزين
- تخطيط التوزيع
- النقل
- التوزيع للسكان المستفيدين
- عملية الرصد الأولي والثاني

بما أن أنشطة الهلال الأحمر الصحراوي هدفت منذ البداية إلى تغطية حاجيات الشعب اللاجئ، كان على الهلال الأحمر إنشاء بنية قادرة على تحمل هذه المسؤولية وعلى إجراء هذه الأنشطة.

وبالتالي، تطورت الهيكل التنظيمي للهلال الأحمر منذ الأزمة الأولى. ومن أهم العوامل تأثير على ذلك العلاقة مع الفاعلين الخارجيين، الذين قدموا الدعم ومارسوا الضغوط في نفس الوقت من أجل توصيل المعونة إلى السكان المستهدفين، من أجل تبرير المشاريع التي انخرطت فيها. في هذا الصدد، يذكر أن الهدف الأساسي الحالي للهلال الأحمر، فيما يخص تحسين هيكله، هو تحقيق درجة أعلى من الشفافية عبر تعزيز قدراته الإدارية. والهدف الأخير هو تغطية حاجيات الشعب بكامله.

ومن بين التحديات البارزة ابتداء من الآن المضي قدما في شفافية إدارة المعونة الغذائية، وأن تصل تغطية هذه المعونة إلى جميع السكان، إضافة إلى اكتساب القدرات اللازمة لتشجيع كل الأنشطة الواردة في نصوص النظام الأساسي للهلال الأحمر. شيئا فشيئا، تم تحسن سبل الإدارة، كما تأكد في الاجتماعين التشاوريين المنعقدين في عام 2009، اللذين شاركت فيهما العديد من المنظمات الدولية المرتبطة بالمشاريع الغذائية، والتي توصلت إلى نتائج مهمة، مثل اعتماد سلة أساسية متكيفة، إضافة إلى تحديد وتوضيح إجراءات الإدارة الهادفة إلى تحسين الشفافية وجودة التوزيع.

مهام الهلال الأحمر الصحراوي في مخيمات اللاجئين الصحراويين

وفقا للنظام الأساسي للهلال الأحمر، فإن الأنشطة الموجهة إلى سياق المنفى تتمثل فيما يلي:

- تقييم الحاجيات الغذائية والمنزلية للشعب اللاجئ مع عناية خاصة بالمجموعات الأكثر ضعفا وهشاشة
- طلب واستلام وتخزين وتوزيع المعونة الإنسانية
- المشاركة في اللجان الوطنية والمتعددة الأطراف لتقييم وتنسيق المعونة الإنسانية
- التأهب للقيام بأعمال تكميلية للخدمات الصحية في حالة الاعتداء
- التعاون في تحديد وتنفيذ برامج الوقاية والتعليم الصحي للشعب
- تشجيع وضمان وتطوير تكوين العاملين في مجال الإسعاف
- نشر المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بين الشعب، وخصوصا لدى فئة الشباب
- مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) وتسهيل مهامها وزياراتها إلى أسرى الحرب في فترات النزاع المسلح
- المساهمة في مكافحة الأوبئة والوقاية من الأمراض
- نشر المعارف في مجال النظافة الصحية والإسعافات الأولية
- التعاون مع الجهات المانحة في مهام التقييم والرصد

في هذا الإطار العملي، تقع على الهلال الأحمر الصحراوي مسؤولية استلام المعونة الإنسانية في المخيمات. يمكن تفريق العناصر التالية ضمن المعونة الإنسانية المستلمة:

1) منتجات غير غذائية

- تجهيزات، خيام، مطابخ، ملابس، أحذية، مواد دراسية، مواد تنظيفية، وإلى آخره، ويتم توجيه هذه المنتجات إلى وزارة التجهيز لدى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
- أدوية، ويتم نقلها إلى الصيدلة المركزية
- سيارات ومراكب النقل، ويتم توجيهها إلى وزارة النقل
- مواد وتوريدات تابعة للمشاريع، موجهة إلى أماكن مختلفة

المساعدة الإنسانية في المخيمات من خلال الهلال الأحمر الصحراوي

كارمن غارثيا دورو
الصليب الأحمر الإسباني

تأسس الهلال الأحمر الصحراوي بتاريخ 26 نوفمبر 1975 استجابة للوضع الإنساني الكارثي الناتج عن النزاع المسلح المندلع بعد غزو الصحراء الغربية من قبل الجيوش المغربية والموريتانية. وهو مؤسسة معترف بها على المستوى الرسمي من طرف الحكومة الصحراوية في المنفى باعتبارها منظمة إغاثة تساعد السلطات العامة، خصوصا في خدمات الصحة المدنية والعسكرية، وفقا لاتفاقيات جنيف.

طبقا لما ينص عليه النظام الأساسي، المعتمد بتاريخ 12 أكتوبر 1976، الهدف العام منه هو وقاية وتخفيض معاناة الإنسان، دون أي تمييز معتمد على العرق والوطن والطبقة الاجتماعية والديانة والأفكار السياسية.

أما المنقطة الجغرافية التي يعمل فيها، فهي متكونة من الساقية الحمراء، وادي الذهب، أدرار سطيف، تافودارت، تيريس، أم دريكة ومخيمات اللاجئين.

نظار إلى حالة استنقاع الشعب في الملجأ، قد واجه الهلال الأحمر الصحراوي صعوبات كبيرة لتطوير أنشطته المنصوص عليها في ميثاق التأسيس. توجهت أعما وأنشطة الهلال الأحمر خلال فترة المنفى أساسا إلى اللاجئين، مع بلوغ درجة تخصص متميزة في بعض الحالات. كما أدىت قلة بعض الأنواع من الموارد إلى أن تبقى بعض الأنشطة الأساسية التي تجريها هذه المؤسسة، التي تتبع مبادئ حركة الصليب الأحمر، مهمشة نوعا ما.

ومع ذلك، كما قلنا سابقا، لقد تمكن الهلال الأحمر من القيام ببعض المهام الخاصة بالسياق الجغرافي للصحراء والتي يمكن وصفها بإيجاز كما يلي.

- **تحفيز العملين في قطاع الصحة**. تحديد سياسة موجهة للعاملين في القطاع، مع تقييم مناسب لمناصب الشغل وتعزيز العمل الجماعي. ومن عناصر برنامج التحفيز تحديد أجر معين للعاملين والعاملات في قطاع الصحة. وهناك خطوط عمل أخرى في نفس الاتجاه، مثل تعزيز النمو الشخصي والمهني، الاعتراف الاجتماعي بهؤلاء العاملين نظرا إلى علاقتهم الوثيقة مع الشعب، والسمعة الناتجة عن حسن العمل المنجز، إضافة إلى الاعتراف بدورهم ضمن النظام الصحي والتكوين المستمر

يجب على التعاون أن يتحمل قدرا من المسؤولية عن الوضعية الراهنة، إذ أن منظمات المعومة الإنسانية وصلت إلى المخيمات مع أفكار غير معتمدة دائما على الحاجيات الحقيقية، ولا على طلبات المؤسسات الصحية. كما سجل إفراط فيما يسمى التعاون السطحي أو المؤقت من خلال أعمال لا تسمح بتراكم الخبرة، غالبا ما دون تنسيق ولا اتصال بالمؤسسات الرسمية التابعة للمخيمات. قد أدت هذه المشاكل التنسيقية في بعض الأحيان إلى تخفيض مستوى الرعاية الصحية، مع عرقلة الكفاءة والفعالية في أعمال أخرى، مثل تكوين العاملين في قطاع الصحة.

تجاه هذا النقصان البارز، يمكن تنسيق العمل طبقا لمعايير وزارة الصحة العمومية ومكتب التنسيق التابع لها. يجب على منظمات التعاون الاعتراف بالنظام المتواجد، ومعرفة الميدان حق المعرفة، والانخراط في محاولة سد فراغاته والتكيف مع نظم العمل فيه. يجب على التعاون أن يترك أثرا تكوينيا في كل مستويات الهيكل التنظيمي لمخيمات اللاجئين، مع تشجيع الإدارة الذاتية، وتحمل المسؤوليات واتخاذ القرار، إذ أن هذا الشعب يطالب بأرضه واستقلاله، ولا بد له من القدرة على إدارة الأمور بنفسه يوم بلوغ الهدفين المذكورين. في هذا الاتجاه، تسعى الخطة الإستراتيجية للصحة إلى تشكيل آلية مفيدة، مع تقديم معلومات واضحة عن المجالات التي يمكن للتعاون أن يبذل جهوده فيها، وإلى تشكيل قاعدة تنبني عليها عملية تحديد الاختصاصات ومجالات اتخاذ القرار.

في الختام، نود اقتباس هذه الجمل الواردة في نص الخطة الإستراتيجية للصحة: "نريد أن نرسم طريقا يؤدي بنا إلى نظام صحي يدافع عن القيم الجماعية دون نسيان الفرد، وأن تتبلور هذه القيم في نظام عام وشامل وسهل الولوج ومتساو ومعقول وديمقراطي ومستدام"؛ أهداف طموحة وضرورية في آن واحد.

- **معرفة كيفية تحديد الحاجيات في مجال الصحة والأهداف**. من الضروري لصياغة برامج ملائمة وقابلة للتنفيذ مشاركة العاملين المحليين، مع تشجيع التوافق بين مختلف المجموعات والفروق التي ينضم إليها الأطباء والممرضون، والقابلات التقليديات والعاملون الاجتماعيون غير المتخصصين في الصحة. في هذه المرحلة الأولى يتعلق الأمر باتخاذ نهج متعدد القطاعات ووقائي، يجمع السعي إلى تلبية الحاجيات الأساسية (الماء، الطعام، الصرف الصحي، وإلى آخره)، الرعاية الصحية الأولية ، وترويج الصحة والتربية الصحية
- **تنفيذ الخطة الإستراتيجية في مجال الصحة**، التي تنوي تعزيز الرعاية الأولية وتقريب الموارد من المستوطنات، مع رد المسؤولية والموارد إلى مسؤولي الصحة في الدوائر وإلى لجان الصحة. ويجب لذلك ضمان عملية التغير بواسطة الدعم التعليمي والمالي وأهداف تنشأ من حاجيات حقيقية، أهداف متفق عليها ومعتمدة على معرفة عميقة للبنية التي يراد تعديلها. ومن هذه الأهداف نخص بالذكر هنا توجيه الاستثمار والتعاون نحو الرعاية الأولية، دراسات وبائية وتسجيل بعض الأمراض من أجل إعداد تشخيص صحة الشعب وتفصيل أدق للأمراض الأكثر انتشارا؛ خطط لمكافحة الأمراض المعروفة والإعاقات الناتجة عنها؛ تغطية التلقيح؛ الماء الصالح للاستهلاك، وما إلى ذلك. إن تقديم هذه الأهداف مرتبة حسب الأولوية سمح بتحديد الخطة الإستراتيجية للصحة، التي تعتبر الإطار العام لسياسة الصحة المبرمجة من قبل الإدارة العمومية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والاتجاه الذي تتجه نحوه أهم الإجراءات الهادفة إلى تحسين صحة الشعب الصحراوي في مخيمات اللاجئين. ولا بد لتنفيذ هذه الخطة من إقامة تحالف من أجل الصحة يعكس أهداف قابلة للتقييم ويحدد أعمال تعتمد على دعم مالي
- تقديم عناية خاصة بصحة الأمهات والأطفال. من أول الأهداف في هذا المجال تخفيض نسبة الأمراض والوفيات عند الأمهات والأطفال في المخيمات، مما يقتضي تحسين البنية التحتية، تأهيل العاملين في الصحة، تعزيز نظام متابعة فترة الحمل، العناية بالتوليد وتحسيس الشعب. أضف إلى ذلك ترويج علاقات بين الجنسين معتمدة على الاحترام المتبادل والمساواة، مع تعزيز إستراتيجية للصحة الجنسية والتوليدية
- **استرجاع وتعزيز القدرات والكفاءات المحلية**، مع التركيز على التكوين والمهنية في كل مستوى من مستويات العمل الصحي، بحيث أن تتمكن وزارة الصحة من إجراء الأعمال اللازمة للمضي قدما في الإدارة الذاتية للصحة واستدامة النظام الصحي

انضموا إليه بعد فترة تكوينهم في الخارج أو في البرامج التكوينية داخل المخيمات، خصوصا في مدرسة نساء 27 فبراير وبعد ذلك في مدرسة التمريض.

قد أدى نقصان العاملين في مجال الصحة من أصحاب الشهادات الأكاديمية إلى تكوين تقنيين وتقنيات الصحة العمومية في الخارج؛ وبعد ذلك كانوا يعودون إلى المخيمات لإنشاء وتشغيل نظام صحي يعاني من نقصان الموارد المادية والبشرية مما يجعل من الصعب إطلاق أية مبادرة. لم يتوفر في هذا النظام وسائط الرعاية الطبية المتخصصة والجراحة، مما سمح بتدخل التعاون في هذا الميدان. من شأن وصول اللجان الجراحية، الذي تزامن مع وصول الأطباء والممرضين الصحراويين، الذين تلقوا التكوين خصوصا في كوبا، التشجيع على إنشاء البنية التحتية المعمارية والتكنولوجيات الرفيعة المستوى، مما أدى إلى إخلال التوازن في الموارد، مع فرق كبير بين المنشآت المخصصة للعلاج الثالث وتلك التي تقدم الرعاية الأولى والثانية، التي لم تتطور طوال السنوات. هذا التقدم غير العادي للمستوى الثالث لفائدة شعب في الملجأ أحدث سرابا، مثل السراب المعتاد في المحيط الصحراوي، وأدى إلى نوع من إهمال الصحة الشعبية، مع إثارة بعض المشاكل التي تحاول حلها الأعمال الحالية.

إن التغيرات الاجتماعية الناتجة عن دخول النقد والهجرة لعبت دورا معروفا، مع هجرة العاملين في قطاع الصحة إلى الخارج أو مغادرتهم للعمل لمزاولة أنشطة أخرى أكثر ربحا لاقتصاد العائلة.

ونتيجة لهذا التغير، تسود المشهد في الوقت الراهن رؤية أكثر فردية، مع ما في ذلك من ضرر للجماعة وخطر إهمال القواعد الوقائية في الصحة. وتنضم هذه الوضعية الاجتماعية والهيكلية إلى الظروف السياسة والمادية والتقنية والجنسانية في سياق يتطلب فيه النقصان في مجال الصحة حلولا سياسية في بعض الأحيان، مع ضرورة إعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للنظام وتعزيز الزعامة المحلية، وفي أحيان أخرى حلولا تقنية، عبر التكوين، الموارد المادية الكافية لتحقيق الأهداف المرسومة وتحسين ملفات البيانات الوبائية من أجل القيام بتخطيط مناسب ومتابعة وتقييم برامج الصحة.

انطلاقا من هذا التحليل، نعتقد أن من العناصر المهمة في التنمية في الملجأ **صياغة إستراتيجيات هادفة إلى الإدارة الذاتية والتمكين**، تسعى إلى استرداد السيطرة وتخطيط الصحة، ومنها مثلا:

الصحة والتنمية

تشيما أندا
جمعية أصدقاء وصديقات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في آلافا

إن تحديد الصلة والعلاقات بين الصحة والتعاون ليس بأمر سهل، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنهما مفهومان يحملان معاني مختلفة بقدر ما يختلف منظور وموقف من يتناولهما. يمكننا القول إن الصحة، إضافة إلى انعدام المرض، هي حالة الرفاهية الكاملة للإنسان على المستوى الجسدي والعقلي والاجتماعي؛ أو تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية ضمن ظروف سياق معين؛ أو حق إنساني أساسي؛ ولكن التعريف غير كامل، لأنه لا يمكن تناسي، من بين جوانب أخرى، الطابع الجماعي للصحة ولا كونها مورد أساسي للاستمتاع بحياة مثمرة على الصعيد الفردي والاجتماعي والاقتصادي.

ما يمكن تأكيده دون أدنى شك هو أن التنمية المستدامة غير ممكنة دون شعب حسن الصحة. وللمضي قدما في عملية التنمية في الملجأ لا بد من تحسين صحة السكان والقضاء على الفقر، إذ أن الصحة (أو انعدامها) والفقر مرتبطان أوثق الارتباط.

لقد شكلت الصحة إحدى الأولويات في المخيمات منذ بداية المنفى. تقدم الرعاية الصحية على مستويات مختلفة، من المستوصفات الموجودة في كل دائرة التي يعمل فيها ممرضون وممرضات ذوي خبرة ومؤهلات متفاوتة، إلى المستشفيات الإقليمية الموجودة في كل ولاية، والتي يعمل فيها عدد مختلف من الأطباء، بملاحظة أن هذا العدد انخفض مؤخرا بسبب الهجرة، وإلى المستشفى الوطني بشير صالح، مستشفى بول – لا، المستشفى للأمراض النفسية ومستشفى مرض السل.

وقد تطور هذا النظام طوال سنوات الملجأ. في المراحل الأولى، ساد نهج **الصحة الشعبية**، مع هيكل تنظيمي معتمد على العاملين والعاملات الاجتماعيين غير المتخصصين في الصحة الذين كانوا يطبقون نموذجا صحيا وقائيا. كان هذا النظام يغطي الترويج والوقاية (كون الماء صالح للشرب، التغذية، التلقيح، معالجة النفايات، العزل)، الرعاية وبشكل أقل، إعادة التأهيل. واكتمل هذا النظام مع عاملين تقنيين

يجب لذلك تحديد هدف عام وعدة أهداف خاصة، مع وضع خطوط إستراتيجية وأنشطة ذات الأفضلية للحصول على تنفيذ جيد على الميدان. ولتنفيذ هذا النوع من الأعمال، يجب اتباع إدارة دورة المشاريع التي تم شرحها أعلاه.

يؤدي النشاط البشري (بما فيه مشاريع التعاون والمساعدة الإنسانية)، حتى في منطقة حمادة تندوف، إلى آثار بيئية يجب تقييمها بشكل منتظم، لاتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان التنمية المستدامة للشعب الصحراوي في إطار النظام البيئي التابع له. ومع ذلك، لم يصل مستوى دمج المعايير البيئية في مشاريع التعاون إلا إلى الخطوات الأولى.

لقد أعطيت الأولوية في الأعمال الجارية في المخيمات على هذا الصعيد **لنظم إدارة النفايات**، نظرا إلى العلاقة المباشرة والمعروفة من قبل المؤسسات بين النفايات وبين صحة السكان. تشكل نظم إدارة النفايات وحدات معقدة تضم البنية التحتية وتجهيزات النقل والتكوين وتوعية العاملين المحليين، بناء مقالب النفايات، وما إلى ذلك، دون نسيان أعمال أخرى لا غنى عنها مثل تحسيس السكان أنفسهم. تظهر في هذا المجال بعض التحديات، مثل تكميل تنفيذ هذه النظم في شتى الولايات، ضمان استدامتها على المدى البعيد، ما يقتضي دراسة أجزاء النفايات الممكن إعادة استعمالها، من أجل توليد موارد خاصة من شأنها تسهيل صيانة النظم المذكورة.

إلا أن إمكانيات العمل في التعاون في مجال البيئة أوسع من ذلك بكثير: إعادة تدوير النفايات، الأسمدة العضوية، استعمال الطاقات المتجددة، وإلى غير ذلك، إضافة إلى الإجراءات العديدة الممكن اتخاذها على حسب الآثار المترتبة على المشاريع. كل هذه الأعمال أمثلة لقدرات هذا القطاع الذي يتوقف عليه مستوى معيشتنا، و، لما لا، بقاؤنا.

- إعداد **دراسات وتقييمات بيئية لكل نشاط**. يشكل هذا آلية تسمح لنا باكتشاف نقاط الضعف والقوة على الصعيد البيئي لمشروعنا والعمل لتعديل ما يجب تعديله من البداية. على سبيل المثال، يمكن اتباع **مصفوفة السبب - الأثر**

- وبفضل الخطوة السابقة يمكن دمج المتغير البيئي في كل مراحل المشروع:
  - **تحديد الحاجيات أو المشاكل البيئية**، مع اعتبارها عنصرا آخر في نهج الإطار المنطقي
  - **دمج أهداف بيئية** إلى صياغة المشروع، مع ضم **أنشطة ونتائج ومؤشرات** خاصة لها
  - **تنفيذ** ومتابعة كل **الأنشطة المبرمجة** مسبقا
  - **تقييم مدى تحقيق الأهداف**، استنادا إلى المؤشرات الموضوعة

- اعتبار التغيرات البيئية الممكن حدوثها في المحيط: على هذا الصعيد، يجب أخذ الآثار المحتملة للتغيرات المناخية بعين الاعتبار

من شأن **مصفوفة السبب – الأثر** أن نتمكن من رؤية العلاقة بين بعض الأنشطة الجارية في إطار مشروعنا وبين المتغيرات البيئية الموجودة. أولا، يتم إعداد قائمتين، أولاهما **لأعمال المشروع** والثانية **للعوامل البيئية** التي قد تتأثر بأعمالنا. ثانيا، يتم تقييم **حجم وأهمية العلاقة** بين كل عمل والعامل البيئي المرتبط به. يمكن أن تكون العلاقة إيجابية وسلبية.

بعد إنجاز التقييم، يمكننا معرفة العوامل البيئية الأكثر استفادة والأكثر تضررا، إضافة إلى معرفة نتائج كل عمل من أعمالنا على حدة. من الواضح أن هذه التقنية تمكننا من تصحيح الأعمال المبرمجة في مرحلة بداية المشروع، وتعزيز الأعمال المثمرة، وإزالة الأعمال الأكثر إثارة للمشاكل، ودمج أعمال جديدة لملأ بعض الفراغات.

وهناك ميدان آخر يجب علينا العمل فيه، وهو تنفيذ **أعمال قطاعية** متعلقة بمختلف **المشاكل البيئية** التي تمنع من تحقيق التنمية البشرية المرغوب فيها. بكل بساطة، يتعلق الأمر بتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين التراث الطبيعي وتسمح بتحسين جودة المعيشة لدى الشعب.

المحيط البيئي والتعاون من أجل التنمية

ماريو نافاس
الحركة من أجل السلام - MPDL

نواجه في الوقت الراهن أزمة بيئية على الصعيد العالمي. عديدة هي المشاكل التي تعترض لنا في مختلف أنحاء المعمورة، وإضافة إليها هناك مشاكل أخرى تمس الكرة الأرضية بكاملها، مثل مشكلة التغيرات المناخية، التصحر، فقدان التعدد البيئي وتدهور النظم البيئية، من بين مشاكل أخرى. إن "تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية"، الذي دعمتها ونشرتها الأمم المتحدة في عام 2005، ينذرنا بالتدهور المسجل في السلع والخدمات التابعة للنظم البيئية والتي تعتمد عليها التنمية البشرية، مثل الماء، الهواء، الطعام، الصحة، وما إلى ذلك.

من البديهي أن البلدان السائرة في طريق النمو هي التي تملك أقل قدرة على تخفيض الآثار السلبية المترتبة على تدهور البيئة على المستوى العالمي والتي لا تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة إلا بصعوبة بالغة. وإضافة إلى ذلك، يعتبر سكان هذه البلدان الأكثر ضعفا وهشاشة وهم معتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية في حياتهم اليومية.

هذا ما يجعلنا نضم المحيط البيئي إلى نظامنا كعمود ثالث، إلى جانب الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية، وذلك سعيا منا إلى تحقيق التوازن والاستدامة المرغوب فيهما في أعمالنا، مع تلبية الحاجيات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الناشئة على تلبية حاجياتها الخاصة. وهذا ما نسميه **التنمية المستدامة**.

في آخر المطاف، يشكل المحيط البيئي الأساس الذي تنبني عليه المجتمعات والاقتصاد، ولا يمكن القضاء على الفقر ولا تحقيق الرفاهية الاجتماعية دون إدارة الرأسمال الطبيعي إدارة مناسبة، لأنه يوفر لنا مجموعة من الخدمات والسلع التي لا غنى عنها في التنمية البشرية الملائمة.

ويجب أن ننتقل من النظرية إلى أرض الواقع، إذا أردنا تلبية هذه الحاجيات، وبالتالي، علينا أن **نضم القيم البيئية بشكل أفقي** إلى كل الأعمال والأنشطة المندرجة في التعاون من أجل التنمية. ولذلك، لا بد من تخطي الخطوات التالية:

العمومية، المساكن العائلية، وإلى آخره) الخيار بين ثلاثة **نظم للصرف الصحي**. ومن أجل اختيار موفق، لا بد من أخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب المهمة التي قد تؤثر في صحة الشعب على المدى المتوسط والبعيد، مثل النمو السكاني.

- **نظام الحفرة الوحيدة**. هذا هو النظام الأكثر انتشارا في المخيمات. يتكون النظام من مرحاض من النمط القرفصائي ذي سيفون متصل مباشرة بحفرة بواسطة أنبوب مصنوع من مادة كلوريد المتعدد الفينيل (pvc). وعندما تكون الحفرة مملوءة، يتم تفريغها أو يتم إعداد حرفة أخرى في مكان قريب.
- **نظام الحفرة المزدوجة**. إذا كانت المنازل قريبة من المراحيض، ينصح باستخدام نظام الحرفة المزدوجة، وهو متكون من حفرتين متقاربتين تستخدمان في أوقات مختلفة. يتم توصيل المرحاض بالحفرة الأولى؛ وعندما تكون مملوءة، يتم التوصيل بالحفرة الثانية وإبقاء الحفرة الأولى في الانتظار، حتى أن تكون الحفرة الثانية بدورها مملوءة: عندئذ، يتم تفريغ الحفرة الأولى وتوصيلها بالمرحاض: يمكن تكرار هذه الطريقة إلى ما لا نهاية له. وتسمح فترة الانتظار المذكورة بالتصريف وبتجفيف رواسب البراز والبول، مما يسهل عملية التفريغ. وينصح أيضا بإلقاء الرماد والجير أو الكلس على الحفرة للتطهير وإبادة الجراثيم. ومن محاسن هذه التكنولوجيا المسافة بين المرحاض والحفرة، بما في ذلك من تجنب الروائح الكريهة والاتصال بنواقل المرض[7]، مع تحسين مدى الفعالية عند مقاطعة دورة ما بين البراز والفم[8].
- **خزان التفسخ**. في الأماكن التي يجب فيها معالجة كمية كبيرة من المياه، لا يجوز استخدام النظامين السابقين، وينصح باستخدام ما يسمى خزان التفسخ. تدخل المياه السوداء في الخزان، وتهبط المواد الثقيلة وتتحول إلى رواسب، في حين أنه تتشكل رغوة متكونة من الزيت والدهن تعوم على السطح. وبمرور الزمن، تتحلل المواد الصلبة الموجودة في القاع. على كل حال، يكون تراكم المواد أسرع من التحلل، مما يعني أنه يجب تفريغ الخزان بعد مضي مدة ما. إن حجم خزان التفسخ يتوقف على عدد المستخدمين، على كمية الماء المتوفرة لكل شخص، على معدل الحرارة السنوية على تردد عملية التفريغ وعلى خصائص المياه السوداء

"إن التخلص الصحي من البراز البشري يشكل الحاجز الأول ضد الأمراض المتعلقة بالبراز، ويساهم في تخفيض نسبة انتقال الأمراض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة... إن إقامة المرافق المناسبة للتغوط تعتبر من أعمال الطوارئ الأساسية بالنسبة للكرامة الإنسانية والأمن والصحة والرفاهية"[9].

---

[7] طرق نقل الجراثيم والميكروبات. ومن أهم النواقل التي تلوث الطعام الذباب والصراصير والفئران والجرذان والنمل.
[8] الدورة ما بين البراز والفم هي العملية التي يمرض من خلالها شخص صحيح الجسم بسبب استهلاك أطعمة متلوثة برواسب براز المرضى.
[9] مشروع سفير، طبعة 2004. صفحة 83.

في حالات الكوارث. إن الأقسام الرئيسية للمشروع: توفير المياه والمرافق الصحية، التغذية، المعونة الغذائية، الملاجئ، المستوطنات وتخطيط الخدمات الصحية.

لقد وضع كشروع سفير في قطاع الصر الصحي مجموعة من القواعد العامة المفيدة عند اختيار نظام الصرف الصحي. كما يمكن قياس الأثر الفعلي للمساعدة الإنسانية من خلال المؤشرات وملاحظات التوجيه الواردة في هذه القواعد. يصف مشروع سفير جميع مراحل العمل في مجال الصرف الصحي: من تحديد المشاكل والموقع إلى التخلص من البراز.

في مرحلة التحديد "يجب استشارة المستخدمين وخصوصا النساء، ويجب عليهم التعبير عن موافقتهم على موقع وتصميم المراحيض"[6]. يتم في هذه المرحلة تحديد مختلف أنواع **المنتجات** التي يعالجها نظام الصرف الصحي: تلك التي ينتجها الإنسان (البول والبراز)، تلك اللازمة لتشغيل نظام الصرف الصحي المستخدم (الماء للتنظيف)، أو تلك الناتجة عن التخزين أو المعالجة (رواسب البراز والبول). طبقا لنوع المنتجات يختار نظام للصرف الصحي أو نظام آخر. مثلا في سياق معين حيث تجري العادة على التغوط في الخارج ولا توجد إمدادات مائية منتظمة (نقص ماء التنظيف)، فإن الخيار الأفضل هو نظام جاف للصرف الصحي.

يمكن تقسيم نظام الصرف الصحي إلى خمس **مجموعات وظيفية**، تجمع كل واحدة منها تكنولوجيات متشابهة:

1) **نوع المراحيض**. المراحيض هي، من بين أجزاء نظام الصرف الصحي، الجزء المتصل مباشرة بالمستخدم. في أغلب الحالات يتوقف نوع المراحيض على كمية الماء المتوفرة وعلى عادات الشعب
2) **المعالجة الأولية**. طريقة جمع وتخزين، وفي بعض الحالات، معالجة نفايات المراحيض
3) **نقل** النفايات من مجموعة وظيفية إلى أخرى
4) **المعالجة الثانوية**. التكنولوجيات الملائمة لمجموعة كبيرة من الناس
5) **الاستخدام والتخلص**. مناهج للعودة بالنفايات إلى المحيط البيئي

عادة لا داعي إلى أن يجمع نظام معالجة مياه المجاري على كل المجموعات الوظيفية. على سبيل المثال، لا تستخدم في مخيمات اللاجئين الصحراويين حاليا تكنولوجيات المعالجة الثانوية. يمكن في المخيمات، حسب المكان (المؤسسات

[6] الميثاق الإنساني والقواعد الأساسية للعمل الإنساني في حالات الطوارئ. مشروع سفير، طبعة 2004. صفحة 86.

نظم الصرف الصحي

فرانتشيسكو مانتشيني
الصليب الأحمر الإسباني

"إن الماء الصالح للشرب والصرف الصحي لا يدلان فقط على النظافة الصحية والأمراض، بل أيضا على الكرامة الإنسانية... مما يعني أن **جميع** الناس في العالم يحق لهم العيش بكرامة وصحة. بكلمات أخرى: لكلنا الحق في الصرف الصحي".[4]

لقد أدى ارتفاع وتيرة نمو عدد سكان العالم مع التطلعات الجديدة إلى زيادة الحاجيات المتعلقة بخدمات الصرف الصحي. ويدل على أهميتها في برامج التنمية إيرادها في إعلان الأمم المتحدة للألفية، حيث حددت ثمانية أهداف متمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، مكافحة الأيدز، وكفالة الاستدامة البيئية. يحتل الصرف الصحي موقعا أساسيا في كل الأهداف، وخصوصا في الهدف السابع، الغاية السابعة ج): " تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015 "[5].

منذ عام 1990، ارتفع عدد الأشخاص في المناطق النامية الذين يتوفرون على مرافق صحية أحسن في حدود 1.100 مليون. إلا أن تحقيق الهدف المنشود يقتضي الوصول إلى 1.600 مليون في غضون السنوات السبع المقبلة، مما يعني نسبة أعلى بكثير من النسبة المحصول عليها منذ عام 1990.

في سنة 1997، قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الإنسانية ومنظمتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتحديد ضرورة وضع مجموعة من القواعد الأدنى عالميا في أهم قطاعات المساعدة الإنسانية. ونتيجة لهذا العمل، تم تحرير "مشروع سفير" الهادف إلى تحسين المساعدة ورفع مسؤوليات نظام المعونة الإنسانية للتدخل

[4] الأمير غيلارمو دي أورانج، رئيس المجلس الاستشاري المعنى بالمياه والصرف الصحي التابع للأمين العام للأمم المتحدة..

[5] http://www.un.org/spanish/millenniumgoals/index.shtml

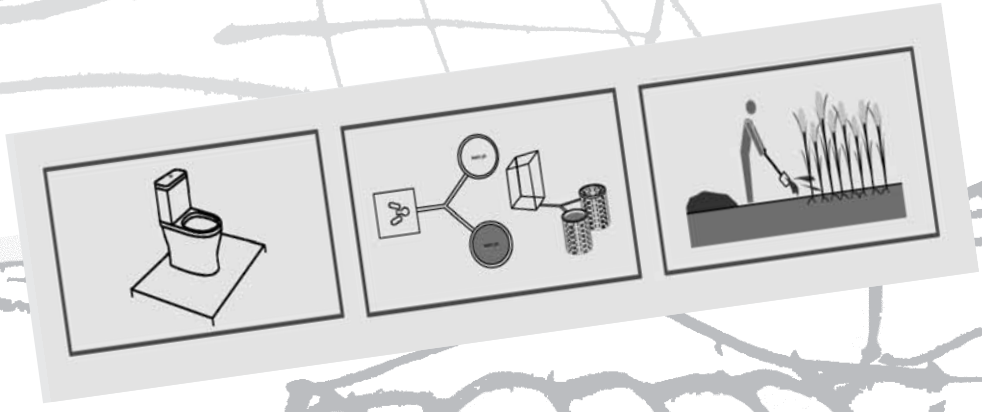

يؤدي إلى مرض تضخم الغدة الدرقية وأمراض القلب والأوعية الدموية، نسبة عالية من الفلور قد يؤدي إلى إصابة الأسنان بالفلور وإصابة مزمنة ومتوطنة بالفلور، والنسبة العالية من النيترات التي قد تؤدي إلى مرض ميتيموغلوبين في دم الأطفال.

تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالبكتريا، التي قد تنتج عنها أمراض منتشرة في المخيمات مثل التهاب المعدة والأمعاء، التيفوس، الزحار الأميبي وحتى بعض الأوبئة مثل الكوليرا. في هذه الحالات، لا يتعلق الأمر بمميزة ذاتية للماء في الخزانات الجوفية، بل يعني ذلك أن الماء أصيب بالتلوث في مرحلة ما قبل الاستهلاك. ومن الأهمية بمكان لتفادي هذه الحالات الخطيرة الحفاظ على قواعد النظافة الصحية، وخصوصا في المخيمات التي تعاني من قلة الماء وضعف الظروف البيئية. من اللازم معالجة الماء بدقة وعناية على المستوى العائلي، إضافة إلى توعية وتحسيس الشعب بالعلاقة الوثيقة بين الماء والصحة. يمكن للتلوث أن يصل إلى الخزانات الجوفية إن لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموارد المائية لضمان نوعيتها المستقبلية، خصوصا إذا كانت الخزانات الجوفية هشاشة وضعيفة، مثلما حصل في الخزان الجوفي السطحي في الداخلة، حيث كان من الضروري إغلاق بعض الآبار. ومن أهم مصادر التلوث المراحيض، النفايات والفضلات غير المتحكم فيها، والمواد الكيمائية وإلى غير ذلك.

تقع مسؤولية حماية الموارد على الشعب بكامله، وبشكل خاص على الحكومات وهيئات التخطيط والإدارة. تعتمد إدارة الماء على دراسة المحيط البيئي (الكمية، النوعية وسيرورة النظام الطبيعي) وتهدف إلى استمثال استغلال الموارد دون المساس بحاجيات شعب المستقبل (كمية ونوعية). ومن شأن اكتشاف مواقع مصادر الماء ودراستها وتخطيط استخدامها تجنب تأثر الموارد المائية بالعناصر الملوثة. ولا بد لذلك من إقامة حدود في محيط الآبار ومصادر المياه من أجل حمايتها.

تقع مسؤولية إدارة الماء في المخيمات على مديرية المياه التابعة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ولديها بنية تحتية تضم محطة للتناضح العكسي من أجل جعل تنقية الماء وجعله صالحا للشرب. وتقوم هذه المديرية بالإشراف على بعض مشاريع التعاون الدولي وتنفيذها، بما في ذلك أنشطة هادفة إلى تحسين إدارة نظم إمدادات الماء في كل ولاية مع عناصر التوعية. كما تمت مديرية المياه في الأراضي المحررة في الصحراء الغربية بدراسات هيدروجيولوجية في منطقة تفاريتي وبئر لحلو لمعرفة إمكانيات استغلال الخزانات الجوفية الموجودة فيها في حالة تنقل محتمل للشعب اللاجئ إلى هذه الأراضي. نظرا إلى صعوبة إقامة الإمدادات المائية في لصحراء، تعتبر هذه الأعمال ذات أولوية، إذ أنه لا ترمي فقط إلى حل المشاكل الحالية، بل أيضا إلى حماية الموارد المائية والتأهب لمتطلبات المستقبل.

نقلها مما يؤدي إلى تحول خصائصها، في كل من السطح وتحت الأرض. يتوقف دخول المياه في الدائرة وخروجها عنها على المحيط البيئي وعلى المستهلكين الذين يأخذون ما يحتاجون إليه من الماء لإجراء أنشطتهم ويردون ما لا يصلح منه، بما في ذلك من تغيير مميزاته ونوعيته. كما يتوقف كون استغلال الماء مستداما أو غير مستدام على التوازن بين الماء الداخل في الدائرة والماء الخارج منها. أضف إلى ذلك أن أكثر الماء الداخل يأتي من الأمطار والثلج، مما يعني أن كمية الماء المتجدد تعتمد على مناخ النظام البيئي.

بعد تسرب الماء تحت سطح الأرض، يمكن تخزينه. إذا سمحت الظروف بذلك، يتم تخزينه في الطبقات السفلى العميقة أو الصخرية. هذه الطبقات المسامية نسبيا والتي تعمل بمثابة إسفنج لتخزين الماء تسمى **الخزانات أو المستودعات الجوفية**. يمكن لأكثر الصخور تخزين الماء، ولكن لا يعتبر الخزان الجوفي مثمرا إلا إذا تمكن من تخزين الماء الكافي وإذا كان في نفس الوقت سهل الاستغلال، أي، إذا كان من الممكن إخراج المياه الجوفية منه. على سبيل المثال، إذا كان الخزان الجوفي عميقا للغاية (آلاف الأمتار)، فلا يمكن استغلاله تكنولوجيا. وهناك جانب آخر مهم وهو سرعة تأثر الخزانات الجوفية بالتلوث. يعتبر الخزان الجوفي القريب من السطح أكثر تأثرا بالتلوث من الخزان الجوفي العميق، بقدر ما يكون الخزان الجوفي أقل تأثرا بالتلوث إذا وجدت فوقه طبقة أخرى تحميه.

تم العثور في أراضي المخيمات على نوعين من الخزانات المائية الجوفية: السطحية والعميقة. توجد الخزانات الجوفية في واحة الداخلة وهي كثيرة التلوث بسبب نشاط الشعب المقيم فوقها، إذ أن الماء موجود على عمق لا يزيد عن متر واحد. أما الخزانات الجوفية العميقة، فتقع في منقطة الحمادة على عمق أكثر من 50 مترا، ولا تعاني من النشاط الملوث المستمر على سطح الأرض.

يمكن تقسيم المشاكل المتعلقة بالماء إلى ثلاثة أقسام: **الكمية، النوعية والوصول**. بعد تحليل مشاكل المخيمات طبقا لهذه المعايير، توصلنا إلى النتيجة التالية: "مسألة إمكانية وصول الشعب في المخيمات الصحراوية إلى الكمية والنوعية الكافيتين من المياه الجوفية مسألة التوفر على **الآليات الإدارية والتكنولوجية** المناسبة".

فيما يتعلق بنوعية الماء وتأثيره على الصحة البشرية، قد اقترحت بعض الهيئات الدولية المتخصصة (منظمة الصحة العالمية ووكالة حماية البيئة) معايير النوعية على المستوى العالمي. تضع هذه المعايير، من بين أمور أخرى، حدودا أقصى لوجود بعض العناصر الكيمائية في الماء التي قد تتسبب في ظهور الأمراض في الإنسان على المدى القصير والبعيد. إن الأمراض الممكن ظهورها في المخيمات هي المترتبة على نوعية الماء في الخزانات الجوفية، مع النسبة العالية من الملح الذي قد

الماء

إيفا دوكامبو
مهندسون بلا حدود

يعتبر الماء عنصرا أساسيا للحياة، وهو موجود في جوانب عديدة من حياتنا اليومية (التغذية والنقل والإنتاج وما إلى ذلك). تتوقف التنمية البشرية بشكل مباشر على وجود مصدر ماء كاف وملائم للصحة يستطيع السكان الاستفادة منه. فإذا كان الماء غير صالح أو غير كاف، تنتج عن ذلك مشاكل صحية خطيرة، إذ أن الأمراض المعدية الآتية من الماء تحدث كل سنة ملايين الوفيات في جميع أنحاء العالم. مما يعني أن ضمان إمداد الماء الكافي والملائم للصحة هو أحد الجوانب البارزة في الكثير من مشاريع التعاون الدولي، سواء تعلق الأمر بظروف الطوارئ أو التنمية.

ولا بد لتعزيز تنمية شعب من تحديد حاجياته المائية (طلب الماء)، مدى توفر الماء وخصائصه. لكي يكون الماء مفيدا للبشر، يجب أن يكون لدى البشر التكنولوجيا اللازمة لاستخدامه وأن يكون الماء كافيا من حيث الكمية والنوعية لتحقيق الأهداف المنشودة. لذ، يعتمد الإمداد المناسب والمستدام للماء على معرفة الموارد المائية المتوفرة وعلى حسن إرادتها. تقع مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف ضمن سياق خاص جدا ومعقد للغاية فيما يتعلق بالاستفادة من الماء الملائم للشعب، إذ أن الحصول على الماء ليس بأمر سهل ولا رخيص، إضافة إلى أن الماء هو ملحي وظروف النظافة الصحية غير مواتية. من هنا المشاكل التي يعاني منها الشعب بسبب عدم التوفر على الماء الكافي والصالح ومخاطر تدهور الإمدادات المائية، سواء فيما يخص الكمية أو النوعية.

مع أن الحق في الماء يعتبر أحد الحقوق الإنسانية، فإن وضعية مختلف البلدان فيما يخص الحصول على الماء والمرافق الصحية غير متساوية، مع علاقة وثيقة ومباشرة بين انعدام هذه الخدمات الأساسية وبين مدى تنمية البلدان. مبدئيا، يعد الماء المتواجد في الكرة الأرضية والممكن الاستفادة منها كافيا لسكان العالم كافة، مما يعني أن مشاكل نقص الماء الحالية في العالم لا تعود إلى كمية الماء المتوفرة، بل إلى إمكانيات الشعوب المختلفة للحصول على الماء. يتعلق الأمر في آخر المطاف بمشكلة تكنولوجية وسياسية.

Tetratest

بعد التوفر على مجموعة الأشخاص والفكرة، وإثر إجراء تقييم نوعي، الخطوة التالية إعداد **خطة قابلية التنفيذ** لمبادرتنا. ومن شأن هذه الخطة تزويدنا بالمعلومات اللازمة لمعرفة إمكانية استمرار المبادرة عبر الزمان. تتكون الخطة من الأقسام التالية:

- **الخطة التجارية**، التي تجمع نتائج دراسة السوق المسبقة حول الطلب (الزبائن، الأشخاص الذين يرغبون في شراء منتجاتنا والمستعدون للدفع مقابله)، والعرض والشركات المنافسة (مجموعة الشركات التي تقدم نفس المنتجات أو الخدمات أو منتجات وخدمات يمكن لها أن تقوم مقام منتجاتنا وخدماتنا). يجب تحديد أربعة عناصر رئيسية في الخطة التجارية: المنتج والسعر والمكان والترويج، أي، وصف مفصل للمنتج أو الخدمة المقدمة، سياسة الأسعار، نظام التوزيع والبيع وطريق التعريف بالمنتج وترويجه. ونختم الخطو التجارية بقسم مخصص لتقدير الإيرادات والمصاريف المترتبة على المبيعات
- **الخطة الإنتاجية**، التي نحدد فيه مكان الإنتاج والعملية الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة وحجم النشاط وإدارة المشتريات وتكاليف الإنتاج. وبفضل هذه الخطة نستطيع إعداد خطة الأشخاص الذين نحتاج إليهم مع تحديد مناصب الشغل ونوع العقود والأجور، مما يسمح لنا بحسبان تكاليف المستخدمين
- **الخطة الاقتصادية المالية**. بعد حسبان حجم الاستثمار الأولي اللازم لإطلاق مبادرتنا واستهلاك التكاليف، نجمع المعلومات الواردة في الأقسام السابقة لتكميل حساب الأرباح والخسائر. ويجمع هذا الحساب كل الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، للتنبؤ بالنتائج الممكن الحصول عليها أثناء مدة معينة من الزمن. هكذا يمكننا أن نحدد الخسائر والأرباح وهل الشركة مربحة أم لا. ولا نبدأ النشاط إلا إذا كانت النتيجة إيجابية

إلى حد الآن، اعتمدت المخيمات على الرأسمال الخاص لبعض الشركات الصغيرة (محلات تجارية، مطاعم) وفي بعض الحالات شركات أكبر (في قطاع البناء). ولم يقم التعاون الدولي إلا مؤخرا بتشجيع وتعزيز هذا النوع من المشاريع. على سبيل المثال، نذكر برامج القروض الصغرى التي تديرها وزارة التعاون الصحراوية والاتحاد الوطني للنساء الصحراويات مع تأييد مؤسسة هيغوا. وقد شجعت هذه القروض على تشكيل قاعدة للشركات الصغرى وانتقال ما في الثقافة الاقتصادية، مع تجاوز (ولو جزئيا) ممارسة الهبة كنوع من القرض مع الالتزام بردها. وهناك تحد أكثر تعقيدا وهو مركز الشغل لشباب سمارة، الذي تم إنشاؤه لكي تتميز مختلف الوحدات الإنتاجية والخدماتية بالجودة والابتكار في أعمالها مما يعتبر ضمانا للاستدامة. إن انتشار مشاريع شبيهة بهذه المشاريع المذكورة أو مكملة لها يقتضي رهانا قويا وحاسما من طرف المؤسسات الصحراوية، إضافة إلى طرق جديدة للتنظيم وتطلب أكبر في العمل، ومساعدة تقنية متخصصة ورؤية إستراتيجية تتكيف مع تغيرات السياق. لا ينكر أن المجال الاقتصادي له أهمية بالغة، لأننا نتناول موضوع عدم المساواة تجاه الإنصاف في التوزيع، مما يؤثر تأثيرا حاسما على القدرات الحالية والمستقبلية لدى الشعب الصحراوي.

الحدود الجغرافية، على أنها مجموعة الفاعلين الاجتماعيين الذين يتعايشون ويقيمون علاقات ما بينهم ويتفقون على تنظيم فضاء يسمح بإطلاق مشروع إستراتيجي مشترك، فيمكن لنا أن نتخطى خطوة أخرى إلى الأمام. لأن المنطقة، على حسب هذا التعريف، تتواجد حيث يتعايش الفاعلون والفاعلات الاجتماعيون؛ ولا تعني التنمية البشرية المحلية لهذه المنطقة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ولا إنشاء البنى التحتية (إلا أنها قد تشملهما)، بل تعني زيادة القدرات والفرص المتاحة لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين. هكذا نستخدم تعبير **التنمية في الملجأ**، على أساس أن لدينا نساء ورجالا يستطيعون توسيع قدراتهم وفرصهم، من أجل التقدم في الوقت الحالي من جهة ومن أجل خلق إطار مناسب للتكيف مع الظروف عند زمن العودة.

من هذا المنظور، تعتبر **التنمية الاقتصادية المحلية (DEL)** عنصرا لا غنى عنه لإحراز التنمية البشرية المحلية، إلا أنه عنصر غير كاف. التنمية الاقتصادية المحلية هي عملية تحويل الاقتصاد والمجتمع المحلي، سعيا إلى تحسين ظروف المعيشة وتلبية الحاجيات الأساسية لدى الشعب، بواسطة عمل حازم ومتفق عليه بين مختلف العناصر الفاعلة في الاقتصاد والاجتماع (المؤسسات المحلية، الشركات، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، وإلى غير ذلك) مع استغلال فعال ومستدام للموارد الداخلية ومع تشجيع قدرات الشركات المحلية على إطلاق المبادرات.

ولكن النقاش يبقى مفتوحا، لأن هناك بعض التساؤلات العالقة: هل يصلح للشعب الصحراوي أي نموذج من نماذج التنمية الاقتصادية؟ ما هو التنظيم الاقتصادي الذي يمكن أن يساهم في التنمية البشرية لهذا الشعب العظيم؟ هناك مجموعة من الأفكار قد تغذي هذا التأمل، مثل الحاجة إلى **السيادة**، والقدرة على اتخاذ القرار داخل المخيمات حول ما يتم إنتاجه، كيف ينتج وما يستهلك؟؛ أو **التمكين** الاقتصادي لدا فئات واسعة مهمشة (النساء، الشباب، وإلى آخره)، ويعرف التمكين على أنه الاستقلال الاقتصادي الذي يتم بلوغه انطلاقا من القدرة على توليد وإدارة موارد الدخل الخاصة وولوج الموارد الإنتاجية والتحكم فيها؛ وكل ذلك باتباع نهج **الاقتصاد التضامني** الذي يهدف أولا وقبل كل شيء إلى تنمية الأشخاص ولا إلى زيادة الرأسمال.

بعد الاتفاق على النهج، يجب البدء بالتحديد: ما نوع المبادرات الاقتصادية القابلة للاستمرار في المخيمات؟ إن مفهوم القابلية للتنفيذ يطرح تحديا فيما يتعلق بدرجة الاستقلالية والمدة. تعتبر الشركة **قابلة للاستمرار** إذا تمكنت من الاستمرار والتجدد عبر الزمن استنادا إلى جهودها الخاصة (دون الاعتماد على الإعانات المالية، خلافا على مشاريع أخرى). ويعني هذا أنه لا يمكن لكل الأشخاص رئاسة المبادرات وأن الأفكار والآراء ليست متساوية من حيث الجدوى والنفع. على سبيل المثال تتطلب التعاونية قيادة متمثلة ف مجموعة من الأشخاص ذوي المميزات المرتبطة بروح المبادرة: تنظيم المشاريع، عزم وحزم، الوفاء بالتعهدات والالتزامات، طلب الكفاءة والجودة، التخطيط، الثقة بالنفس، وما إلى ذلك.

التنمية الاقتصادية المحلية

مايتي فرنانديث-فيلا
هيغورا، معهد دراسات التنمية والتعاون الدولي

لقد شهدت مخيمات اللاجئين الصحراويين تحولا اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة. فبفضل تقاضي مراتب التقاعد من طرف بعض الموظفين القدماء للمستعمرة، إضافة إلى وصول تحويلات المهاجرين والمراتب والحوافز المنسوبة إلى مشاريع التعاون الدولي، من بين عوامل أخرى، أصبح هناك قدر من الرأسمال لتحريك المبادرات الاقتصادية الخاصة مع خلق سوق مبتدئ للسلع والخدمات.

يجب أن نقدر تقديرا إيجابيا كون الشعب اللاجئ يتوفر على إستراتيجيات مواجهة الصعوبات في سبيل البقاء، في سياق شهد إعياء التعاون، حيث تشكل التبعية الخارجية عاملا من عوامل الضعف الجسدي والسياسي. وإضافة إلى ذلك، من شأن زيادة قدرة العائلات على التحكم في مواردها الاقتصادية ضمان الدوافع والاستدامة في الأعمال الجارية. إلا أن لتقدم الشعب الصحراوي في هذا المجال على وتيرة أسرع من مؤسسات الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (وأعمال هيئات التعاون) آثر متمثل في فراغات مهمة على في الميدان القانوني وفي المبادرة العمومية في الترويج الاقتصادي، وخصوصا في الميدان التوزيعي.

مما يجعل نتساءل ما إذا كان من الممكن إنجاز تنمية اقتصادية في سياق الملجأ. وللإجابة على هذا التساؤل، لا بد أولا من تناول مفهومي التنمية والاقتصاد نفسيهما. وقد يستطيع نهج **التنمية البشرية المحلية** (DHL) أن يلعب دورا في هذا النقاش. يتعلق الأمر بمفهوم في طور البناء، تطبق فيه مبادئ التنمية البشرية المستدامة المعتمدة على توسيع القدرات والفرص لدى الأشخاص والجماعات، في المجال المحلي والإقليمي، أي، في منطقة معينة.

يقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر: في أية **منطقة** سنشجع التنمية البشرية للشعب الصحراوي؟ في المخيمات، في المناطق المحررة؟ إذا عرفنا المنقطة، أبعد من

ARTESANIA
تحف و هدايا
ARTESANIA

التحصيل يتم حينما يأتينا النقود حقا (يمكن مثلا بيع الملحفة اليوم مع تقييد البيع، ولكن المشتري لن يدفع إلا بعد أسبوع، مما يجعلنا ندون أن المشتري مدين لنا بالنقود وبعد أسبوع سندون التحصيل وسنحذف تدوين الدين الواقع على المشتري). ونفس الشيء بالنسبة للنفقات (اليوم مثلا نشتري أقمشة لصنع الملاحف) ولكننا لن ندفع بالفعل (أي لا يخرج المال من عندنا فعلا) إلا في الشهر القادم. أما الفرق بين النفقات والاستثمار، فلنقل إن الاستثمار هو كل أصل نحتاج إلى شرائه لبداية النشاط والحفاظ عليه. أما النفقات، فتشير إلى كل المصروفات التي تتم طوال فترة مزاولة النشاط التجاري. مثلا، شراء سيارة يعتبر استثمارا، في حين أن البنزين أو الإصلاحات تعتبر من النفقات.

3. إدارة الخزانة المالية

يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى لأنه العمود الذي تنبني عليه معظم الأنشطة التي تؤثر في الوضعية المالية لمؤسستنا أو شركتنا أو منظمتنا. إلا أنه يعتبر أداة أساسية لأعمالنا الصغيرة أو مشروعنا الصغير وحتى لاقتصاد العائلة واقتصادنا الفردي.

إدارة الخزانة هي نشاط التحصيل والدفع في شركة أو مؤسسة. ومن أجل معرفة كم من المال لدينا في المكتب لا بد من تقييد كل العمليات في **دفتر النقد**، أي تقييد إيرادات الخزانة وعمليات التحصيل والمصروفات أو المدفوعات كلما تمت.

يجب إثبات كل التقييدات (سواء المتعلقة بالخزانة أو الإيرادات أو النفقات أو الاستثمارات) بواسطة مستند أو وثيقة تثبت كل عملية؛ ومن أنواع الوثائق الأكثر انتشارا الفاتورة والإيصال.

ومن الجدير بالذكر، كما أشرنا آنفا، أن هدف المحاسبة هو جمع المعلومات المهمة وحسبانها والإبلاغ عنها بصفة معيارية وموحدة لتسهيل اتخاذ القرار. ويقتضي هذا إتقان مصطلحات المحاسبة وعملياتها، بحيث أن يتسنى لنا تقديم الميزانية وتدوين المعلومات وإخضاع الحسابات للتدقيق. ومن شأن الدقة في هذا العمل اكتساب الشفافية، وبالتالي الثقة بنا والمصداقية لدى من كلفنا بإدارة الموارد الاقتصادية والمالية لهيئتنا.

1. المحاسبة والذمة المالية

نفهم مصطلح الذمة المالية على أنه مجموعة الممتلكات والأموال والحقوق والديون والالتزامات لدى شخص أو هيئة في وقت معين. وقد تكون الذمة المالية ذات طابع إيجابي (الأموال والمستحقات) وذات طابع سلبي (الديون والتزامات الدفع أو الرد والتوزيع). إن الفارق بين ما نملكه وما ندين به يشكل قيمة الذمة المالية.

تقع على المحاسبة (والتقنية المحاسبية) مسؤولية تحديد الذمة المالية: ما هي العناصر التي تشكل الذمة المالية للشركة، ما قيمة كل واحد من هذه العناصر، ما هي وضعية هذه العناصر في وقت معين، وإضافة إلى ذلك، ما هو تطور كل واحد من هذه العناصر عبر الزمن.

ويجب إدراج هذه المعلومات في مستندين محاسبين: الجرد وبيان الميزانية. يعتبر الجرد تقديرا للذمة المالية ويتم إجراؤه بناء على **عد غير محاسبي** الأموال والحقوق الالتزامات. أما بيان الميزانية، فهو مستند يتم تحريره بناء على **معايير محاسبية**، ويمثل الذمة المالية.

2. الدورة المحاسبية

إن الدولة المحاسبية هي العملية المنتظمة والمستمرة التي تمتد عبر كامل السنة المالية (عادة من شهر يناير إلى شهر ديسمبر)، والتي تهدف إلى تحديد النتيجة الاقتصادية الأخيرة التي ينبني عليها القرارات المناسبة والاستيفاء بالالتزامات القانونية المطلوبة.

يمكننا تمييز ثلاثة أوقات أساسية طوال هذه العملية: **الفتح** أو بداية كل سنة، حيث يجب علينا تدوين وتقييد وضعية الذمة المالية (أي ما نملكه في فاتح يناير كل سنة)؛ **التطور**، حيث ندون ونقيد كل عملية نقوم بها أثناء السنة؛ **والإغلاق**، حيث نلخص ما جرى أثناء السنة ونصل إلى صورة الوضعية الحقيقية كل 31 ديسمبر. ويتم تقييد كل شيء في الدفاتر الحسابية (دفتر يومي ودفتر كبير) طبقا لمعايير مشتركة تحدد القواعد والمبادئ المحاسبية.

ومن الأهمية بمكان التفريق بين عدة مفاهيم محاسبية تتشابه بعضها بعضا وقد يؤدي إلى الالتباس. على سبيل المثال يجب علينا معرفة الفرق بين **الدخل والتحصيل**؛ أو بين **النفقات والدفع**، أو بين **النفقات والاستثمار**. يعني مصطلح الدخل العملية التي تؤدي إلى زيادة في الذمة المالية (مثلا حينما يتم بيع ملحفة في متجرنا)، في حين أن

المحاسبة والإدارة

ماريا كروز مارتين
بروسالوس

تهدف المحاسبة والتسيير الإداري إلى جمع وحسبان المعلومات التابعة لكل شركة، جمعية أو هيئة عامة كانت أو خاصة، من أجل المساعدة على اتخاذ القرار والاستيفاء بالمتطلبات القانونية المفروضة علينا. ولكل حدث أو عمل ذي طابع اقتصادي أثر ما في شركتنا أو جمعيتنا مما يعني تغيرا مستمرا في الوضعية الاقتصادية والمالية؛ فلدينا الإيرادات والأرباح ولدينا المصروفات والخسائر، ونحن في حاجة إلى تسجيل كل هذه العمليات.

ولا يبقى التعاون على هامش إدارة المحاسبة، فيجب في كافة الأنشطة والمشاريع تقديم معلومات شفافة وحقيقية توضح طريقة تطبيق الإعانات والمخصصات المالية المتاحة. ولكن المحاسبة تصل أبعد من كون مجرد مطالبة، إذ أنها تشكل آلية إدارية تساعدنا في كل نشاط نزاوله (سواء أكان نشاطا تجاريا أم لا).

لذا، الهدف الرئيسي من التأهيل الحسابي هو معرفة وتقدير ما هو هدف المحاسبة. يجب أن تكون المعلومات المندرجة في المحاسبة مفهومة ومفيدة (أي أن تعكس الجوانب المهمة فعلا، دون الإفراط في معلومات لما في ذلك من صعوبة الفهم) وموثوق بها وخالية من الأخطاء، وقابلة للمقارنة، بحيث أن يمكن لنا تحليل شركات وجمعيات ومؤسسات مختلفة، علما بأن جميعها اتخذت نفس المعايير والقواعد المحاسبية.

ولا بد لذلك من معرفة المفاهيم الأساسية للمحاسبة على اعتبارها نظام معلومات، ومعالجة المستندات والدفاتر الذي يجب على كل جمعية وشركة ومؤسسة مسكها يوميا. على هذا الصعيد، يمكن التطرق إلى ثلاثة مواضيع أساسية: المحاسبة والذمة المالية، الدورة المحاسبية، وإدارة الخزانة المالية.

مجال التصحاح البيئي يختلف عن التساؤل في مشروع إنتاج الحليب. كما هناك اختلاف بين ظروف المخيمات الصحراوية وظروف كولومبيا مثلا.

في الختام، نذكر أن إدارة مشاريع التعاون تقتضي التشارك في عملية اتخاذ القرار وضرورة استخدام الموارد الداخلية والخارجية بصفة فعالة. من الأهمية بمكان الحصول على تأهيل مناسب لدى الأشخاص والمؤسسات المحلية، ومشاركة التقنين الصحراويين والتقنيات الصحراويات حتى يتسنى لهم ولهن العمل بشكل أكثر استقلالا يوما بعد يوم في مجال إدارة المشاريع بواسطة نهج الإطار المنطقي.

والجماعات التي تعمل بالتنسيق مع منظمة غير حكومية عاملة في مجال التعاون، بسبب عدم معرفة هذه المنهجية، وهذا ما يقتضي تأهيلا مسبقا. وقد يؤدي جهل المنهجية إلى عدم إدراج أهم العناصر والجوانب في المشروع، أو إلى عدم تقديم مصفوفة تخطيط مناسبة، أو ميزانية مفصلة، وإلى آخره، مما قد يترتب على ذلك من رفض المشروع.

في مرحلة الصياغة، يجب تناول جميع الأقسام الواردة في نموذج الطلب، ويجب إيراد **ملحقات** لا بد من الحصول عليها في المحل، مثل وثائق الضمان والرسائل، أو الفواتير الأولية والميزانيات والمخططات ودراسات الجدوى المحلية، وما إلى ذلك، لأن الهيئة المحلية المنفذة هي المسؤولة عن كل هذا. ومن الأهمية بمكان في كل سياق تفسير **إمكانية تنفيذ** المشروع **وجدواه ومدى استدامته** أو الحفاظ على النتائج عبر الزمن في نموذج المشروع وفي الملحقات. فعلا، ينبغي أن يكون النموذج الأساسي للمشروع قصيرا (نحو 15 صفحة) مع إدراج الملحقات اللازمة لتفصيل المضامين المختلفة. وإضافة إلى ذلك، من المعروف أن ما يأخذ القسط الأكبر من الوقت، بعد صياغة رؤية واضحة للمشروع، هو الحصول على هذه الملحقات التي تعتبر جزءا من ممارسة ملكية المشروع من قبل السكان والمؤسسات والهيئات المحلية.

وبعد قبول المشروع والحصول على التمويل، تبدأ **مرحلة التنفيذ** حيث يأخذ الطرف المحلي الدور الرئيسي، في هذه الحالة الطرف الصحراوي، الذي يتحمل مسؤولية تقديم الموارد اللازمة، والأشخاص والوسائط المحلية لتكميل التمويل الخارجي. هذه المرحلة مرحلة معقدة تقتضي مشاركة أشخاص فعالين ومهتمين بالموضوع. ويتم طوال مرحلة التنفيذ **متابعة المشروع وإنشاء التقارير الخاصة به**.

المرحلة الأخيرة هي **مرحلة التقييم** التي تندرج في إدارة دورة المشروع والتي يتم فيها تحليل بعض العناصر التي رأيناها في مصفوفة تخطيط المشروع. على وجه التحديد، الأهداف والنتائج والأنشطة المبرمجة والموارد المستخدمة (أناس وأجهزة وأدوات ومواد). عبر مزج هذه العناصر يمكن الوصول إلى تحديد المعايير الخمسة الأساسية في التقييم: **الفعالية** (هل تم تحقيق الأهداف المتوخاة؟)، **الكفاءة** (هل تم استخدام الموارد والمال بصفة جيدة؟)، **الملاءمة** (هل كان المشروع ضروريا وملائما؟)، **الأثر** (هل يلاحظ تحسن في ظروف السكان؟) **والاستدامة** (هل هناك إمكانية الحفاظ على نتائج المشروع عبر الزمن؟). الحقيقة أن عملية التقييم تشبه نوعا ما عملية البحث. في التقييم، علينا إجراء تحقيقات حول هذه المعايير الخمسة الأساسية وتوضيح كيف يجب علينا تفسير هذه المفاهيم. وتتجه التحقيقات إلى اتجاه أو آخر حسب ظروف كل حالة على حدة، لأن التساؤل حول مدى كفاءة مشروع في

1) **تحديد المشاكل** العادية في عمليات التحديد والتخطيط. القدرة على تحديد **وتخطيط مشروع** بواسطة نهج الإطار المنطقي
2) تطوير القدرة على **صياغة مشروع**، أي تحريره مع تقديم الحد الأقصى من المعلومات، ولاطلاع على عملية تقييم المؤسسات المانحة
3) إبراز المشاكل الأكثر انتشارا عند **تنفيذ المشاريع ومتابعتها**. القدرة على التحليل وعلى إنشاء تقارير المتابعة
4) فهم **دور التقييم** كأداة للتعلم

في بعض المناطق أو الأنحاء التي تتميز بالتعقيد، كثيرا ما لا يكفي بتطبيق منهجية واحدة، ولا بد من معرفة مسبقة للسياق، وفهم دقيق للوضعية، وما إلى ذلك. وانطلاقا من هنا، يمكن تحليل المشاكل واستكشاف المبادرات، مع القدر المطلوب من الواقعية، استنادا إلى هذه المنهجية أو منهجية أخرى تتناسب مع كل حالة على حدة.

ومن شأن **نهج الإطار المنطقي تسهيل** المشاريع بطريقة رشيدة ومنطقية، أي، دون ارتجال ولا تفكير رغبي؛ كما يسمح برؤية إستراتيجية المشروع في سياق أوسع، أو بكلمات أخرى بسياق يشمل جميع الإستراتيجيات الممكنة، **ومع طابع تشاركي** يجمع كل الأشخاص المعنيين بالأمر. وأخيرا يتم بناء ما يسمى **مصفوفة تخطيط المشروع** التي تتضمن الأهداف والنتائج والأنشطة وتكاليف المواد والأجهزة والعاملين ومؤشرات متابعة سير المشروع وإنجازه، وإلى غير ذلك، بعد تحليل عميق للوضعية الراهنة. يعتبر هذا النهج أداة مفيدة وأساسية لمتابعة المشروع، أو هكذا يعتقد من له خبرة في الميدان.

في المرحلة القادمة وهي **مرحلة الصياغة** (تحرير المشروع) نرى بوضوح العلاقة المتينة بين التخطيط والصياغة. تستخدم عادة **نماذج واستمارات** تجمع أهم المعلومات لتفسير ما يسعى إلى تحقيقي مشروع تعاوني من أجل التنمية. مع مرور الزمان، تمت في حضن الهيئات المانحة محاولة التوافق على النموذج المستخدم باتباع نهج الإطار المنطقي. ومن هنا العلاقة المتينة بين التخطيط والصياغة. في بعض الحالات، مثل حالة الوكالة الإسبانية للتعاون من أجل التنمية (AECID)، يحتوي النموذج على مصفوفة التخطيط باعتبارها المحور الرئيسي للمشروع. وفي حالات أخرى، مثل حالة البلديات أو هيئات لامركزية أخرى للتعاون، فإن النماذج أبسط ولا تضم هذه المعلومات إلا في ملحقاتها. إلا أنه في جميع الحالات، يحتفظ بهذه العلاقة المذكورة.

يبدو من المنطقي أن يكون من الضروري استخدام مستند – نموذج لتقديم المشاريع. وحقيقة لا بديل له من حيث المبدأ، إذ أن الهيئات المانحة تنظم هكذا عملية الاختيار. ولكن في بعض الأحيان نواجه مشاكل في تقديم البرامج من طرف المنظمات المحلية

إدارة مشاريع التعاون

كارلوس بوج
هيغورا، معهد دراسات التنمية والتعاون الدولي

إن الحجم المتزايد للموارد المخصصة للتعاون من أجل التنمية جعل من الضروري اتخاذ آليات إدارية جديدة في هذا المجال، بهدف تسهيل عملية تحديد وصياغة المشاريع الجديدة، إضافة إلى متابعة وتقييم المشاريع المعتمدة سابقا. ومن المهم بالنسبة للأشخاص والمؤسسات المرتبطة بمشاريع شاملة على مستوى الولاية أو الدائرة، أن يعرفوا بعض الجوانب العملية المتعلقة بإدارة مشاريع التعاون: كيف يتم تخطيط مشروع، وصياغته، وما هي الآليات المتوفرة لمتابعته وكيف يمكننا القيام بتقييمه.

هناك منهجية تشمل هذه المراحل الأربع، وتقترح معالجة متماسكة لها، عبر إعطاء استمرارية لكل مرحلة انطلاقا من المرحلة السابقة. تطلق على هذه المنهجية تسمية **إدارة دورة المشروع**. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن معظم وكالات التعاون الدولية قد اتخذت منذ ما يزيد عن عقد من الزمان المنهجية المدعوة بنهج الإطار المنطقي (EML)، الذي تسعى إلى تنظيم وترتيب العملية التي تقودنا من المقاربة الأولى إلى معرفة المشاكل التي يجب أن نواجهها للوصول إلى صياغة اقتراح مناسب لحلها.

إن هدف التأهيل في نهج الإطار المنطقي هو العمل مع المصطلحات والعمليات التابعة لنهج الإطار المنطقي في مجال مشاريع التعاون. ويعني ذلك استعمال مختلف الأدوات النظرية ونقلها إلى أرض الواقع في حالات حقيقية مرتبطة بالعمل التعاوني **وبالمنظور الجنساني**. ولا بد من المضي قدما في المعارف الأساسية التالية:

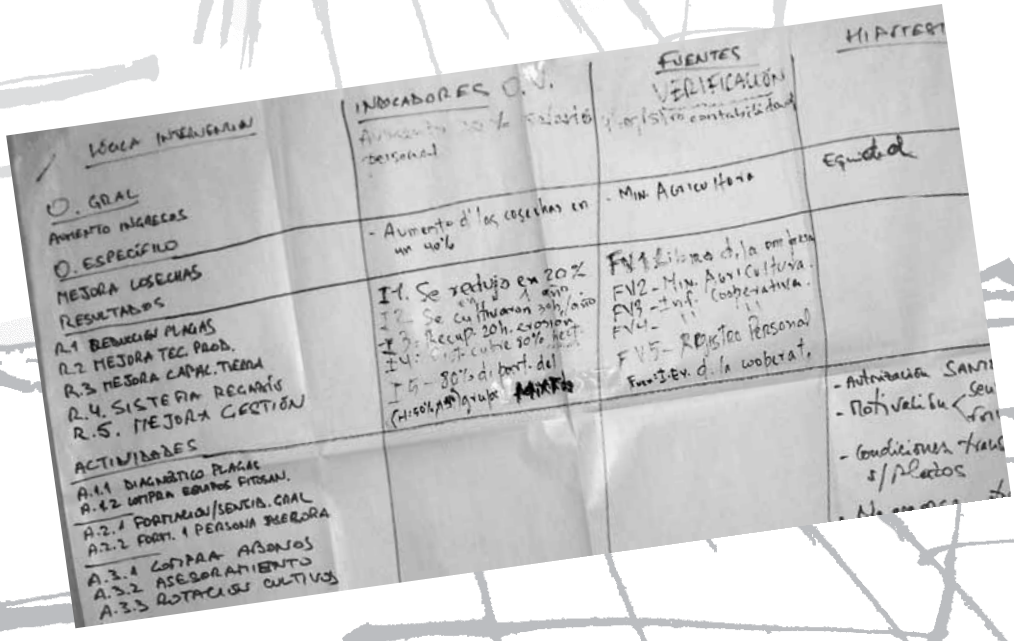
LÓGICA INTERVENCIÓN
INDICADORES O.V.
FUENTES VERIFICACIÓN
HIPÓTESIS
O. GRAL
AUMENTO INGRESOS
O. ESPECÍFICO
MEJORA COSECHAS
RESULTADOS
R.1 REDUCCIÓN PLAGAS
R.2 MEJORA TEC. PROD.
R.3 MEJORA CAPAC. TIERRA
R.4. SISTEMA REGADÍO
R.5. MEJORA GESTIÓN
ACTIVIDADES
A.1.1 DIAGNÓSTICO PLAGAS
A.1.2 COMPRA EQUIPOS FITOSAN.
A.2.1 FORMACIÓN/SENSIB. GRAL
A.2.2 FORM. 1 PERSONA MEJORA
A.3.1 COMPRA ABONOS
A.3.2 ASESORAMIENTO
A.3.3 ROTACIÓN CULTIVOS
- Aumento de las cosechas en un 10%
- MIN. AGRICULTURA
Equipo de
I1. Se redujo en 20%
I2. Se cultivaron 30h./año
I3. Recup. 20h. erosion.
I4:
I5 - 80% de part. del
FV1
FV2 - MIN. Agricultura.
FV3 - Inf. Cooperativa.
FV4 -
FV5 - Registro Personal
- Autorización SANI
- Notificación
- Condiciones trans
s/ plazos

الجوانب الجوهرية للتخطيط الجنساني هي كالتالي:

- تمكين المرأة
- التقسيم الجنساني للعمل (من يفعل ماذا؟)
- الاعتراف بالدور الثلاثي
- إمكانية الوصول إلى الموارد والمنافع والتحكم فيها (من يملك استعمال ماذا؟، من يقرر ماذا يستعمل، من يستعمله وكيف يتم الاستعمال؟)
- الحاجيات العملية والمصالح الإستراتيجية (من يحتاج إلى ماذا؟)

في المقام الأول، يعتبر التمكين العملية التي يكتسب من خلالها الأشخاص القدرات بأنفسهم؛ ليست الدولة ولا أجهزة التعاون الدولي من تقوم بالتمكين، لأنها لا تقدم إلا مساعدة أو حافزا أو قنوات ملائمة لهذه العملية. يرتبط التمكين أولا وقبل كل شيء بالسلطة؛ أي أن من شأنه تغيير علاقات القوة لفائدة الأشخاص الذين لم يكن لديها فيما سبق إلا سيطرة قليلة جدا على حياتهم. وللتمكين عنصران أساسيان: أ) التحكم في الموارد (المادية والإنسانية والفكرية والمالية والذاتية) وب) التحكم في الإيديولوجيا (المعتقدات والقيم والمواقف). وبقدر ما تعني السلطة تحكما في شيء، فإن التمكين هو العملية التي ترمي إلى اكتساب هذا التحكم: ثم الوصول إلى الموارد والتحكم فيها للمشاركة في صيرورة المجتمع والجماعة والأهل والعائلة وإلى آخره. ومن شأن التمكين وضع أخلاقية السلطة على الآخرين (الإنسان، الطبيعة) في دائرة الشك، واستبداله بمفهوم السلطة على أنها الكينونة والتعبير عن النفس. فلنذكر أن مفهوم السلطة، في آخر المطاف، قريب جدا من مفهوم القدرة لدى الإنسان.

في المقام الثاني، ولتحليل التقسيم الجنساني للعمل في مجتمع ما، من المفيد تصنيف الأدوار التي يضطلع به الرجل والمرأة. إن إطار الدور الثلاثي يسمح لنا بالاعتراف بأن الرجل والمرأة يؤديان وظائف مختلفة داخل المنزل ولهما درجة مختلفة للتحكم في الموارد، كما أنهما يضطلعان بأدوار مختلفة في حضن المجتمع ولهم مصالح وحاجيات متباينة. يدل الدور الثلاثي على الوظائف الثلاث التي تؤديها المرأة: العمل الإنجابي (بما فيه الأعمال المنزلية والعناية بالعائلة)؛ العمل الإنتاجي (منتجات للسوق وللبقاء)، العمل مقابل أجرة والقطاع غير النظامي؛ والعمل الجماعي (أنشطة دينية وسياسية، حفلات عائلية واجتماعية وما إلى ذلك)

الحقيقة أن المرأة والرجل لا يؤديان أدوارا متباينة في المجتمع فقط، بل إن لديهم حاجيات مختلفة. وعندما يتعلق الأمر بالتخطيط، من المهم أن ندرك ونعترف بأن الحاجيات الأساسية ليست نفسها للجنسين وأنه لا بد من تحديدها ومعالجتها بشكل صحيح للوصول إلى تلبيتها. إلا أن عمل تحديد هذه الحاجيات لا ينبغي أن يقع على عواتق المخططين، بل يجب أن تكون النساء أنفسهن هن اللواتي يحددنها ويطالبن بها.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا مع تخطيط دقيق. ويجب في هذا التخطيط أخذ الجنسانية بعين الاعتبار بشكل خاص، أي، السعي إلى تحرير المرأة من حالة التبعية بلوغ هدف المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة.

كان التخطيط العام النهج الأكثر انتشارا في مجال التنمية، إلا أنه، في العملية، آلية لا تصلح للمضي قدما في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، للأسباب التالية:

- ينطلق التخطيط من فكرة خاطئة وهي أن السكان متجانسون أساسا
- في معظم عمليات التخطيط تبقى المرأة مخفية ولا يصرح بالعلاقة السلطوية الواقعة بين الرجل والمرأة: وهم يفترضون أن مجرد ذكر الرجال يشمل النساء
- يعتقد أن الرجال والنساء يعيشون نفس المشاكل بنفس الطريقة
- يتم عادة دون استشارة الناس، وعندما يطلب منهم الرأي، يطلب فقط من الرجال
- يعتقد أن تكلفة فرصة الوقت لدى النساء لا تساوي شيئا
- يقوم بتخطيط قطاعي مع إهمال جوانب عديدة من حياة المرأة وتهميشها في برامج ومشاريع الرفاهية

ومقابل هذا التخطيط العام، يكون التخطيط الجنساني أقرب إلى الحقيقة. لنر الآن ما هي أهم مميزاته:

- يلبي البرامج والمشاريع والخطط الحاجيات الحقيقية لدى المرأة والرجل
- يقبل أن الحقيقة ديناميكية ومتنوعة، وأن المرأة والرجل يحتلان مراتب مختلفة في المجتمع ويعيشان نفس المشاكل وذلك بطريقة مختلفة
- لا يعتبر المرأة مجموعة متجانسة، ويأخذ بالحسبان اختلافات الطبقة والديانة والثقافة والعمر ودورة الحياة

وفيما يلي نقدم تعريفا للتخطيط الجنساني الذي يختلف عن التخطيط العام نهجا ومقاربة: "يعتمد التخطيط الجنساني على الاعتراف الصريح بعدم المساواة في العلاقات بين المرأة والرجل، بناء على مبررات القوانين والمدونات الرمزية، المفاهيم والممارسات المؤسسية. ومن آثار هذه العلاقات غير المتساوية بين الجنسين تقسيم العمل اعتمادا على الجنس، عدم التكافؤ في الموارد والفرص، تمثيل محدود للمرأة ونوع من التسامح مع عنف الرجال على النساء وعمليات تكوين الهوية" (ساسكيا فييرينغا).

الجنسانية والتنمية: من الوعي الاجتماعي إلى عملية التخطيط

إتزيار هرناندیث
هيغورا، معهد دراسات التنمية والتعاون الدولي

قد مضى ما يقارب أربعة عقود منذ إطلاق الأصوات الأولى ضد الدور الهامشي الذي تضطلع به المرأة في عمليات التنمية. في الأزمة الأخيرة، سنت الدول قوانين وتشريعات وأصدرت قرارات ووضعت سياسات بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق الإنسانية في عدة ميادين مثل التنمية والسلام والأمن وما إلى ذلك. ومع التقدم المحرز على المستوى النظري والخطاب لفائدة المساواة بين الرجل والمرأة، فإن النتائج العملية قليلة جدا. على وجه التحديد، في ميدان تخطيط الجنسانية (أو ما يسمى بنوع الجنس أو الجندر)، نواجه مشاكل منهجية كبيرة عند محاولة نقل المقترحات إلى أرض الواقع، والأخطر من ذلك، مقاومة شخصية وتحفظات عند المخططين والمخططات أنفسهم.

لقد حددت قمة الألفية المنعقدة سنة ألفين تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للعقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، أي ما يعرف بأهداف الألفية. وتكمن أهمية هذه الأهداف بكونها قد تم تبنيها في جدول أعمال معظم وكالات التعاون، سواء المتعددة الأطراف والحكومية. لذا، يمكن القول إن التعاون الدولي يهتدي بها ويسعى دوما إلى تحقيقها. ومن بين هذه الأهداف، تجاوز حالات عدم المساواة بين المرأة والرجل، وقد تم تحمل هذه مسؤولية على الصعيد الدولي مع إعلان ومنهاج عمل بيجين[1]، سيداو[2]، وقرار مجلس الأمن 1325[3].

[1] الإعلان ومنهاج العمل هما نتيجة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 1995.
[2] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
[3] قرار المرأة والسلام والأمن، 2000.

فعالية المعونة، حيث يتم تحديد المبادئ الجديدة التي يبنني عليها التعاون من أجل التنمية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي كما يلي: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة.

وفي وقت لاحق، بمناسبة انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة في أكرا (غانا) عام 2008، تم الاتفاق على إجراءات جديدة لتحسين التنسيق بين الهيئات والدول المانحة، إمكانية التوقع بالمعونة، القضاء على المشروطية، استعمال الأنظمة الوطنية، فك شروط المعونة والشفافية والمساءلة.

قد أدى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية إلى بعض التقدم المتمثل في التعريف المشترك والمتوافق عليه للأهداف الإنمائية، توافق الآراء بين الدول المانحة والدول المستقبلة، تحديد دقيق لأهداف أدنى، تطبيقها على المستوى العالمي، أو الاعتراف الصريح بأن العلاقات التجارية والمالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحدد التنمية في البلدان المستقبلة للمساعدة. إلا أنها لا تخلو من بعض الحدود مثل ربط الفقر بالدخل حصرا، أو عدم تحديد الأهداف الاقتصادية بصورة دقيقة.

تشكل المبادئ التي تم تبنيها في إعلان باريس بشأن فعالية المعومة سنة 2005 تقدما ملموسا من حيث النظرية. إلا أن وضعها حيز التنفيذ أدى إلى العديد من المشاكل، مثل الصعوبة التي تجدها منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تجديد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية، أو تحفظات المانحين في مواءمة سياستها في مجال التعاون من أجل التنمية، أو انعدام كامل لهدف الإنصاف بين الجنسين في إطار تعريف وتنفيذ كل واحد من المبادئ.

إن للتعاون من أجل التنمية الموجه إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين ميزات خاصة. ابتداء من سنة 1998، مع الفشل الثاني في تنظيم الاستفتاء وركود عملية السلام، قرر المجتمع الصحراوي وجبهة البوليساريو تخطي خطوة أخرى في إستراتيجيات التنمية نحو ما يسمى بالتنمية في الملجأ، وهي إستراتيجية تدعو إليها ضرورة إعطاء الشعب اللاجئ فرصا وقدرات، بهدف تحسين ظروف المعيشة في ملجأ يتوقع المكوث فيه لوقت طويل. وفي نفس الوقت، تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعداد وتأهيل الشعب لحين الرجوع إلى أراضي الصحراء الغربية. لذا، يفتح أمام المجتمع الصحراوي باب المناقشة والحوار في السنوات القادمة حول مجموعة من التحديات العالقة التي لا بد من مواجهتها: نموذج التنمية المرغوب في تنفيذه، التخطيط الإستراتيجي، تحديث إجراءات الإدارة واستدامة الأعمال والأنشطة.

ومن أجل إنجاز التعاون من أجل التنمية، تم إنشاء النظام الدولي للتعاون من أجل التنمية، مع مختلف وكلائه وعملائه وطرائق التمويل الرسمي (المتعدد الأطراف، الثنائي، اللامركزي) والتمويل الخاص (المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية). كما تم التعريف بمضامين التعاون من أجل التنمية: التعاون التقني والمالي، المساعدة الغذائية، المساعدة في حالات الطوارئ، والمساعدة الإنسانية.

مقابل هذه الرؤية المذكورة، نشأ في نفس الفترة نهج ثان، معروف بنهج التبعية، يرفض وجهة النظر السابقة وينظر إلى التنمية والتخلف الإنمائي كالنتيجة التي لا مناص منها لعملية تاريخية واحدة ألا وهي توسع نظام الرأسمالية على امتداد العالم، وهي عملية غير متناظرة تنتج عنها التنمية لأقلية من البلدان الواقعة في مركز النظام، والتخلف الإنمائي للبلدان النائية، إضافة إلى بعض البلدان الواقعة في منطقة متوسطة.

لقد تركزت المناقشة في أمور التنمية حتى التسعينيات حول الطريق أو المسلك اللازم اتباعه نحو الهدف الأخير، ولكن هذا الهدف بعينه بقي غير مناقش فيه. وقد نشأت في فترة التسعينيات مناقشتان وضعتا تحت الأضواء هدف التنمية بعينه، ومفهوم التنمية ذاته. ومن طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم طرح مفهوم التنمية البشرية، الذي أتى لكسر التعادل بين النمو والتطور، عبر التركيز على القدرات والفرص والحريات لدى جميع الناس، ما يشكل في آخر المطاف الهدف الأخير للتنمية. وبالتوازي مع هذا المفهوم، طرح مفهوم التنمية المستدامة الذي ينتقد عدم الاستدامة في النمو غير المحدود، ويدافع عن نموذج إنتاجي واستهلاكي يضمن الحفاظ على الأجيال الحالية دون وضع الأجيال القادمة في خطر.

من منظور آخر، تجاه وجود ظاهرة يمكن تسميتها بالتنمية الزائدة أو سوء التنمية في بعض المجتمعات الحالية، سمعت أصوات تضع مفهوم التنمية ذاته بدائرة الشك. يمكن إدراج هذه الآراء الجديدة في صفوف نهج ما بعد التنمية، أو النمو العكسي، أو رفاهية المجتمعات الأصلية.

وبمناسبة قمة الألفية للأمم المتحدة المنعقدة سنة 2000 في نيو ويرك، بمشاركة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية وبعض الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية: 8 أهداف، 18 غايات أو أهداف متوسطة و48 مؤشرات، من المتوقع تحقيقها في حدود سنة 2015، والمقصود من ذلك هو مواجهة تحديات الفقر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وفي هذا السعي، تم في سنة 2005 إبرام إعلان باريس بشأن

الإطار المفاهيمي للتنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية

لويس غوريدي
هيغورا، معهد دراسات التنمية والتعاون الدولي

للتعاون والتحالف بين البلدان والثقافات مسار تاريخي طويل، ولكن مفهوم التعاون من أجل التنمية لم ينشأ إلا مؤخرا، في أواسط القرن العشرين، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومع بناء الهندسة الاقتصادية والسياسة الجديدة في فترة ما بعد الحرب. ومن ذلك الحين، شهد التعاون من أجل التنمية تطورا يوازي تطور المناقشات حول التنمية وإستراتيجيات التنمية المتبناة في مختلف عقود النصف الثاني من القرن الماضي. ورغم أن هذه المناقشات تشكلت أحد المحاور المركزية للاقتصاد، يمكن القول إنه لم يوجد إجماع على مفهوم التنمية وعلى تفسيره التاريخي، وبالتالي، لم يوجد إجماع على أنسب السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان النهج المتبع السائد هو النهج المعروف بنهج التحديث أو التطورية، الذي ينظر إلى التنمية كسفر بسيط ومباشر، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع صناعي، لا بد لجميع البلدان من القيام به. ومن هذا المنظور، يعد التخلف الإنمائي الوضعية التي تعاني منها بعض البلدان التي لم تتمكن من بلوغ الغرض النهائي، وهي بلدان تسجل مستويات استهلاك منخفضة، معدلا عاليا لوفيات الرضع والأطفال، مأمول حياة قصير، مستويات منخفضة في التربية، اقتصادا معتمدا أساسا على الزراعة، ومجموعة من البنى الاجتماعية والثقافية المعينة. كان يعتقد حينذاك أن هناك تعادل بين النمو والتطور، وبالتالي، توجهت إستراتيجيات التعاون إلى تشجيع نمو الاقتصاد من خلال عملية التصنيع وإنشاء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر المواضيع الأربعة الأولى (الإطار المفاهيمي للتنمية والتعاون، الجنسانية، إدارة المشاريع، المحاسبة) المواضيع المحورية، نظرا إلى أن مضامينها توثر تأثير مباشرا في كل مشروع جار على الميدان: الأسس النظرية والفكرية، منهجية العمل المتبعة

خلال تنفيذ المشروع، والآليات التي يمكن تسخيرها، سواء أكانت آليات مفاهيمية أو منهجية أو إدارية.

أما الأقسام الخمسة التالية (التنمية الاقتصادية المحلية، الماء، الصرف الصحي، المحيط البيئي والصحة)، فتقدم الوضعية الحالية وبعض الاقتراحات في المجالات القطاعية والمتكاملة، لأن المقصود هو ترويج إستراتيجية شاملة للتنمية في الملجأ، تصل أبعد من مجرد البقاء.

وهناك قسم أخير مخصص للمساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها، والتي تتكلف بها أهم منظمة تعمل في المخيمات، ألا وهي الهلال الأحمر الصحراوي.

نرجو مع ذلك تقديم رؤية – وإن كانت غير كاملة – للقدرات الواسعة الكامنة في مجال التعاون من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية، من أجل الدعوة إلى تفكير وتأمل مشتركين من قبل مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بالأمر (المؤسسات المحلية، الوكالات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والجمعيات) لرفع مستوى وجودة عملنا في آخر المطاف.

المقدمة

تقع مخيمات اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف (الجزائر)، وهي منطقة جغرافية معادية للغاية، مما أدى إلى تطوير إستراتيجيات معقدة نسبيا لمواجهة المشاكل ولإبقاء شعب بكامله على قيد الحياة. ومن بين هذه الإستراتيجيات يبرز بوضوح إنشاء شبكة متكونة من عدة مؤسسات تتكلف بإدارة العديد من الأنشطة والفعاليات في مجال التضامن والتعاون والمساعدة الإنسانية التي تم إجراؤها طوال سنوات المقاومة.

ونتيجة لتطور هذه الإستراتيجية ولتعدد منظمات التعاون ومتطلباتها، تيقن الجميع من الحاجة الملحة إلى تكوين وتأهيل الموارد البشرية المحلية في مجال التعاون من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية، بهدف أخير يتمثل في تعزيز المؤسسات المحلية وتحسين سبل إدارتها في ميدان يمكن اعتباره ميدان ذا أهمية إستراتيجية بالغة. وانطلاقا من هذا المنظور، نشأ مشروع ""التأهيل والمساعدة التقنية في إدارة المشاريع والمساعدة الإنسانية"، الذي تموله الوكالة الإسبانية للتعاون من أجل التنمية، والذي أجريت خلال مدت تنفيذه دورتان لنيل الدبلوم في التعاون من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية، علاوة على عدة دورات متخصصة تم جمع وتقديم مضامينها الرئيسية في هذا الكتاب.

يهدف هذا الكتاب أولا وقبل كل شيء إلى تقديم رؤية واضحة وسهلة الاستيعاب للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالتعاون من أجل التنمية في الملجأ، عبر تناول بعض المناقشات والتحديات التي يمكن من خلالها توجيه الإدارة السياسة والتقنية للتعاون والمساعدة الإنسانية في سياق المخيمات. أما الهدف الثاني، فهو تزويد المهنيين الحاليين والمستقبليين في مجال التعاون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بوثيقة تلخص الجوانب الأساسية لمعلية بناء التعلم، إذ أنهم ساهموا في ذلك مساهمة فعالة.

ينقسم الكتاب إلى عشرة أقسام يتناول كل واحد منها بصورة وجيزة أهم جوانب موضوع من المواضيع المتصلة مباشرة بالتعاون من أجل التنمية أو المساعدة الإنسانية في المخيمات.

كلمة شكر

يعد هذا الكتاب نتيجة لسنتين من العمل في إطار مشروع "التأهيل والمساعدة التقنية في إدارة المشاريع والمساعدة الإنسانية، 093-PR1-08" الذي قامت بتمويله الوكالة الإسبانية للتعاون من أجل التنمية (AECID) في عام 2008.

وقد شاركت في المشروع بشكل فعال من طرف الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كل من وزارة التعاون وكتابة الدولة للوظيفة العمومية والشغل والتكوين المهني، إضافة إلى العديد من الأشخاص المرتبطين إلى المؤسسات الصحراوية، المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصداقة مع الشعب الصحراوي والوكالات الدولية. لكلها نعبر عن أجزل الشكر والامتنان.

نود أن نذكر بصورة خاصة فريق قسم التكوين في التعاون، الذي يرأسه جيرا بولاهي باد، الذي سهل بحسن عمله وتفانيه فضاءات التعلم والمناقشة التي تعتمد عليها مضامين هذا الكتاب؛ كما نتوجه بالكر العميق إلى الأساتذة والمدرسين على عملهم الدؤوب ومعرفتهم وخبرتهم وإرادتهم لمشاركة كل هذه القيم في إطار فضاءات المشاركة والتعدد؛ وأخيرا إلى التلاميذ والتلميذات فإنهم المهنيون حاليا ومستقبلا العاملون في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، على كونهم مصدر إلهامنا الحقيقي والسبب الأخير لعملنا هذا.

الفهرس

كلمة شكر	5
المقدمة	7
الإطار المفاهيمي للتنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية	9
الجنسانية والتنمية: من الوعي الاجتماعي إلى عملية التخطيط	13
إدارة مشاريع التعاون	17
المحاسبة والإدارة	21
التنمية الاقتصادية المحلية	25
الماء	29
نظم الصرف الصحي	33
المحيط البيئي والتعاون من أجل التنمية	37
الصحة والتنمية	41
المساعدة الإنسانية في المخيمات من خلال الهلال الأحمر الصحراوي	45
قائمة المنظمات والأساتذة المشاركين في المشروع	49

Proyecto cofinanciado por:

Coordinación: Maite Fernández-Villa (maite_fernandez-villa@ehu.es)

Autoría: Luis Guridi, Itziar Hernández, Mª Cruz Martín, Carlos Puig,
Maite Fernández-Villa, Eva Docampo, Francesco Mancini,
Mario Navas, Carmen García Duro, Chema Anda

Edita:

www.hegoa.ehu.es

UPV/EHU
Edificio Zubiria Etxea
Avenida Lehendakari Agirre, 81
48015 Bilbao
Tel.: 94 601 70 91 • Fax: 94 601 70 40
hegoa@ehu.es

UPV/EHU
Villa Soroa
Ategorrieta, 22
20013 Donostia-San Sebastián
Tel.: 943 01 74 64

UPV/EHU
Biblioteca del Campus, Apartado 138
Nieves Cano, 33
01006 Vitoria-Gasteiz
Tel. • Fax: 945 01 42 87
hegoagasteiz@ehu.es

Octubre 2010

Traducción al árabe: NENA Translation Services, S.L.
Impresión: Lankopi, S.A.
Diseño y Maquetación: Marra, S.L.
Depósito Legal:
ISBN: 978-84-89916-42-5

Reconocimiento-NoComercial-SinObraDerivada 3.0 España
Este documento está bajo una licencia de Creative Commons. Se permite libremente copiar, distribuir y comunicar públicamente esta obra siempre y cuando se reconozca la autoría y no se use para fines comerciales. No se puede alterar, transformar o generar una obra derivada a partir de esta obra.
Para ver una copia de esta licencia, visite http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/

التعاون من أجل التنمية
والمساعدة الإنسانية في الصحراء:

التأهيل التقني من أجل التنمية في الملجأ

التعاون من أجل التنمية
والمساعدة الإنسانية في الصحراء:

التأهيل التقني من أجل التنمية في الملجأ

R.A.S.D.

Universidad del País Vasco — Euskal Herriko Unibertsitatea

hegoa
INSTITUTO DE ESTUDIOS SOBRE DESARROLLO Y COOPERACIÓN INTERNACIONAL
NAZIOARTEKO LANKIDETZA ETA GARAPENARI BURUZKO IKASKETA-INSTITUTUA

aecid
Agencia Española de Cooperación Internacional para el Desarrollo

formación en COOPERACIÓN
التكـوين في التعـاون